التقشف سيؤدي الى انخفاض الاستهلاك الى درجة أن النمو في انتاج النفط قد يزيد على النمو في الطلب ؛ وعندئذ ، ستلجأ الدول المصدرة للنفط الى خفض انتاجها أكثر فأكثر للحصول على أسعار أعلى . بيد ان قدرة البلدان المنتجة للنفط ورغبتها في مثل هذا التخفيض تتفاوت . فالاقطار التي تحتاج الى مقادير كبيرة من رؤوس الاموال (نظرا لعدد سكانها الكبير نسبيا وتوفر موارد خام بحاجة الى تطوير لديها) مثل ايران والجزائر وأندونيسيا وفنزويلا والعراق ستجد من الصعب عليها ، بل من المستحيل أن تلجأ الى تخفيض انتاجها من النفط ، وبالتالي تخفيض عائداتها منه ؛ وهكذا ستلعب الدول الاخرى مثل السعودية والكويت وأبو ظبي القليلة السكان والمحدودة في مواردها الخام الدور الرئيسي في تقرير مستقبل انتاج الشرق الاوسط ، وبالتالي الامدادات العالمية من النفط » . وبالنسبة لاحتمال اشتعال نيران المنافسة والصراع بين الاقطار المصدرة للنفط ، ترى دراسة ليفي هذه أنه « اذا ما هبطت عائدات السعودية والكويت وأبو ظبي الى ما دون التوقعات المرتقبة فسيكون ذلك باعثا لها على زيادة انتاجها مما يضر بالاقطار المنتجة الاخرى ويؤدي بالتالي الى انخفاض أسعار النفط » .

اذن الخطة الاستعمارية حسبما شرحها والتر ليفي واضحة ، انها تقوم على اللعب على التناقضات الثانوية القائمة بين أعضاء منظمة أوبك لتفتيت عرى وحدتها وتضامنها باعتبارها لها مصلحة واحدة مشتركة ، ومن ثم الانقضاض عليها واحدة تلو الاخرى . ويرى ليفي ومعه الدوائر الاستعمارية أن الحلقة الضعيفة داخل صفوف منظمة الاوبك التي سيركزون عليها نيرانهم هي على وجه التحديد السعودية والكويت وأبو ظبي . وبطبيعة الحال ، أقطار أخرى لم يذكرها ليفي لانها أقل أهمية من حيث انتاجها النفطي وهي قطر وعمان والبحرين .

ان ما يستدعي اليقظة والحذر الشديدين هنا هو أن والتر ليفي هذا لم ينسج تحليلاته هذه في فراغ بل استمد مادتها من استقراء جملة معطيات واقع الاقطار المصدرة للنفط هذه واستشف صيرورتها في منظار مستقبلي . فهنالك جملة من المعطيات التي تشكل محاذير على الاقطار المصدرة للنفط أن تتوقاها لكي تفسد على الدوائر الاستعمارية أحلام يقظتها في رؤية هذه الاقطار متنافرة متخاصمة مصدعة الصفوف تتراكض كل واحدة منها لطلب الحماية في كنف هذه الدولة الاستعمارية أو تلك . فمن هذه المحاذير :

أولا : كان وزير النفط السعودي المعارض الوحيد في وجه الزيادة الثانية لاسعار النفط التي أقرها المؤتمر الوزاري لمنظمة « الاوبك » في طهران في ١٩٧٣/١٢/٢٣ . أما في المؤتمر الوزاري التالي « لأوبك » الذي عقد في جنيف (١٦ الى ١٨ آذار ١٩٧٤) فقد طالب اليماني باصرار بتخفيض أسعار النفط رغم ان اللجنة الاقتصادية لاوبك المؤلفة من مجموعة من الخبراء الفنيين لدراسة أوضاع السوق كانت قد أوصت برفع الاسعار المعلنة للنفط بحوالي ١٠ ٪ . وازاء تهديدات اليماني اضطرت « الاوبك » الى تجميد أسعار النفط لفترة الربع الثاني من السنة(٢٢) . بالاضافة الى ذلك ، استبق الشيخ اليماني مؤتمر الاوبك في كيتو (١٥ الى ١٧ حزيران ١٩٧٤) بالمطالبة بتخفيض السعر المعلن للنفط الى ٩ دولارات للبرميل مما يخفض قيمة العائدات التي تتقاضاها الحكومات من الشركات الى حوالي ٥ر٥ دولار للبرميل بدلا من ٧ دولارات كما هو الحال عليه بموجب السعر المعلن الحالي(٢٣) . وازاء تهديدات الشيخ اليماني بزيادة انتاج النفط السعودي بمعدل ٣ ملايين برميل في اليوم للضغط على الاسعار نحو الانخفاض تم الاتفاق على تجميد اسعار النفط لفترة الربع الثالث من السنة على التوالي وذلك وعيا من الاقطار الاخرى لخطورة الموقف الذي كاد ينذر بتفجر منظمة « أوبك » وانهيارها . واكتفي في مؤتمر كيتو بزيادة نسبة الضريبة التي تحصلها